E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1996/L.93/Rev.1
23 April 1996
ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

اسبانيا*، ألمانيا، ايرلندا*، ايسلندا*، ايطاليا، البرتغال*، بلجيكا*، بلغاريا، الجمهورية التشيكية*، الدانمرك، سان مارينو*، سلوفاكيا*، السويد*، سويسرا، فرنسا، فنلندا*، قبرص*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج*، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان*: مشروع قرار منقح

١٩٩٦/... حالة حقوق الإنسان في زائير

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ تذكّر بأن الأمم المتحدة تؤيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتشجع على ذلك وفقاً لميثاقها، وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن إرادة الشعب هي أساس سلطان السلطات العامة،

---

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ للنظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تذكّر أيضاً بأنه يقع على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، بموجب المادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة واجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالتعاون تحقيقاً لهذا الغرض،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ١٩٩٥/٦٩ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥،

وإذ تشدد على أن زائير طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وأيضاً في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري،

وإذ تؤكد من جديد، في هذا الصدد، أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئ،

وقد نظرت في التقرير الذي أعده المقرر الخاص العني بحالة حقوق الإنسان في زائير (E/CN.4/1996/66)، وفي تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب (E/CN.4/1996/35 وAdd.1)، وفي التقرير الذي أعده الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (E/CN.4/1996/38)، وفي تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (E/CN.4/1996/37) وتقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام غير القضائي والتعسفي وبلا محاكمة (E/CN.4/1996/4)،

وإذ تسلم بأن حكومة زائير قد حققت بعض التقدم في مجال حقوق الإنسان، وتأسف في نفس الوقت لأن بعض التوصيات الهامة الصادرة عن المقرر الخاص في هذا المجال لم تنفذ بعد،

وإذ يساورها القلق مع ذلك إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في زائير، ولا سيما عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وبلا محاكمة والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز وخصوصاً مراكز الاحتجاز التي يديرها الجيش ودوائر الأمن، وإزاء الثغرات الخطيرة في إقامة العدل من جانب القضاء غير القادر على أداء عمله بشكل مستقل وإزاء إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، وأيضاً إزاء تشريد السكان بالإكراه،

وإذ تدرك العبء الكبير، الذي يمثله للبلد المستضيف وللسكان المحليين، استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من رواندا وبوروندي، وإذ يقلقها بالغ القلق تفاقم المواجهات العرقية في منطقة كيفو إثر هذا التدفق،

وإذ تضع في اعتبارها اتفاقي القاهرة وجنيف بشأن تعهد زائير بوقف إعادة اللاجئين قسراً إلى أوطانهم،

وإذ تكرر الإعراب عن اشمئزازها من جميع أشكال التمييز العنصري أو العرقي،

وإذ تؤكد أن الحالة الموصوفة أعلاه تسهم في تفاقم الحالة الاجتماعية - الاقصادية والمالية للبلد، ولا سيما حالة مجموعات السكان الأكثر ضعفاً والتي لا يستطيع أكثرهم سد حاجاتهم الأساسية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة وضع حد لإفلات المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، بمن فيهم أفراد الجيش وقوات الأمن،

وإذ يساورها قلق شديد إزاء التأخير الملاحظ في عملية الانتقال الديمقراطي ورغبة منها في تشجيع الجهود المبذولة من أجل تأمين استمرار هذه العملية في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كي يمكن أن تنتهي الفترة الانتقالية وفقاً للقانون الدستوري لفترة الانتقال، عقب انتخابات حرة وتعددية،

وإذ يقلقها بشدة أيضاً التأخير الذي حدث في إعداد الانتخابات، بسبب انغلاق سياسي،

وإذ تأسف بالغ الأسف لعدم توقيع الحكومة الزائيرية على الاتفاق المتعلق بإنشاء مكتب في كنشاسا للمفوض السامي لحقوق الإنسان يتألف من خبيرين مكلفين بمتابعة حالة حقوق الإنسان وإسداء المشورة إلى السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛

١- تحيط علماً مع التقدير بتقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في زائير (E/CN.4/1996/66)، وتؤكد للمقرر الخاص تأييدها الكامل للأعمال التي قام بها في إطار ولايته؛

٢- تأسى لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في زائير، ولا سيما حالات التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعنف الواقع على النساء، والاحتجاز والإعدام بلا محاكمة والحبس الإنفرادي، وأحوال السجون اللاإنسانية والمهينة وبخاصة بالنسبة للأطفال، ولا سيما في مراكز الاعتقال التي يديرها الجيش ودوائر الأمن، وحالات الاختفاء القسري، وعدم احترام الحق في محاكمة عادلة، وعدم اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تدابير التخويف وعمليات الانتقام، ولا سيما ضد الشخصيات السياسية؛

٣- تلاحظ بقلق أن الجيش وقوات الأمن يواصلان استخدام القوة ضد المدنيين ويفلتون من العقاب إلى حد كبير، وهو الأمر الذي ما يزال أحد الأسباب الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان في زائير؛

٤- تدين جميع الإجراءات التمييزية المتخذة ضد أفراد من مجموعات الأقليات؛

٥- تعرب عن تقديرها للتعاون الذي أفاد منه المقرر الخاص من جانب حكومة زائير في إنجاز مهمته الذي تمكن من أدائها بكل حرية، وتأسف في الوقت ذاته لأنه لم يحظ بهذا التعاون فيما يتعلق بطلباته للحصول على معلومات؛

٦- تشجع حكومة زائير على تكثيف جهودها الرامية إلى ألا يقع الأشخاص الذين منشؤهم كاساي ضحايا بعد الآن لأعمال عنف في منطقة شابا وعلى مقاومة إفلات مرتكبي هذه الأعمال من العقاب؛

٧- تذكّر بالاتفاقات المعقودة بين حكومة زائير وحكومة رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية إلى ضمان النظام والأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين في زائير وأيضاً عودة هؤلاء اللاجئين طوعاً وفي ظروف تكفل لهم الأمن والكرامة إلى بلدانهم الأصلية؛

٨- تطالب، خاصة توقعاً لإجراء الانتخابات بالاقتراع العام، بمواصلة وزيادة الجهود الرامية إلى ضمان الاحترام التام للحق في حرية الرأي والتعبير، خصوصاً بالنسبة لكل وسائر الإعلام، وأيضاً ضمان حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي؛

٩- تدعو حكومة زائير إلى اتخاذ كل التدابير الضرورية بغية تعزيز السلطة القضائية واستقلالها؛

١٠- تحث بشدة مجموع القوى السياسية الزائيرية على احترام الطابع غير التنازعي لعملية الانتقال الديمقراطي، وتدعو بإلحاح السلطات الزائيرية المختصة إلى تعجيل عملية إعداد وتنظيم انتخابات ديمقراطية وحرة وقانونية تستند إلى النصوص الواردة في الاتفاقات الأساسية للانتقال وعن طريق طلب مساعدة المجتمع الدولي؛

١١- تحيي إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات وأيضاً إنشاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات التي تقوم بدور همزة الوصل بين الحكومة واللجنة الوطنية للانتخابات؛

١٢- تحث مجدداً حكومة زائير على الاستجابة بسرعة للالتزام الذي تعهدت به فعلاً فيما يتعلق بإنشاء مكتب في كنشاسا للمفوض السامي لحقوق الإنسان؛

١٣- تذكّر بأهمية الاستمرار في زيادة تطبيق منظور يراعي خصائص الجنسين في تحرير تقارير المقرر الخاص، بما في ذلك جمع المعلومات والتوصيات؛

١٤- تقرر تمديد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة إضافية؛

١٥- ترجو الأمين العام أن يقدم كل المساعدة اللازمة إلى المقرر الخاص في تنفيذ ولايته؛

١٦- تطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الثالثة والخمسين، يبين فيه بوجه خاص مدى قيام حكومة زائير بأخذ توصياته في الاعتبار؛

١٧- تقرر أن تنظر في المسألة مرة أخرى في دورتها الثالثة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدن والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة"، وذلك على ضوء تقارير المقرر الخاص والمقررين والأفرقة العاملة المعنيين بمسائل موضوعية للجنة حقوق الإنسان.

- - - - -